

انتفاضل والمساواة بين اناس

بقلم جناب نقولا افندي حداد الصيدلي القانوني

التفاضل بازاء القانون

(تابع لما قبله)

هذا من حيث التفاضل بين طبقات الامة الواحدة اما من حيث التفاضل بين الامم المختلفة المتواطنة فيترأى انه عسف ولكنه في بعض الاحوال واجب لحفظ الامن والراحة العمومية . لما كان البوير حاكمي الترنسفال كانوا يعاملون الاهالي السود معاملة السيد للعبد كما تقدم ذكره فكان هؤلاء يهابونهم جداً حتى انه اذا رأى الاسود بويرياً على بعد وقف له اجلالاً وبقي واقفاً حتى يتواري . ولما تسيطر الانكليز هناك خففوا من غلواء تلك المعاملة لظنهم انهم يكتسبون ولاء السود بعد ذلك الهوان الذي ذاقوه تحت سلطة البوير فكانت النتيجة عكس ما انتظروه لان السود متمردون الان ولا يحسر احد البيض ان يلتقي بهم خارج البلد

والانكليز يعتمدون هذا التمييز لانفسهم في سائر مستعمراتهم كما في مصر وغيرها بغية الارهاب لكي يستطيعوا التغلب . فلو ساووا بينهم وبين الاهالي لدى القضاء لما هاب هؤلاء القضاء في مكايدهم ومشاجراتهم كما يهاب اولئك لان في صدورهم حزازات لما هو معلوم من المداء الطبيعي بين الدخيل القوي والوطني الضعيف . ولا يتسنى التساوي بين الفريقين الا متى اصطالحا بان يقتنع الاهالي ان الدخلاء اقوياء يتعذر طردهم وانهم راسخون في البلاد لا يتزعزعون فيستسلمون لحكم القدر ويرضون بما قسم به القضاء المنزل ويصالحون نزلاءهم الاقوياء . اما ان الزلا - يطلبون المصالحة فعبث لان القوي لا يطلبها اولاً لانه لا يأمن خداع خصمه ولثلاً يحسب الخصم طلبها مبعوثاً عن ضعف من الطالب ولا ريب ان يسأل القارئ هل من العدل ان تسطوامة على بلاد امة اخرى ثم تحكمها بالشدة والعنف والمساواة لكي تؤيد سلطتها ؟ - اقول اذا كانت طبيعة العمران تقضي ان تستعمر امة راقية بلاد امة خاملة كسولة ولم يكن بد من الشدة في الحكم لاجل التمكن من الاستعمار فالشدة جائزة

مثال ذلك كان السودان نحو عشرين عاماً تحت سلطة التعايشي فلم يعمر بل كان مقفلاً في وجه المستعمرين من تجار وصناع وزراع . ولو بقي تحت حكم ذرية التعايشي عهداً طويلاً لبقى على حاله وبقي العالم محروماً غلاله وبقي جانب من الناس محروماً الاسترزاق منه . فتحه الانكليز « بقوة مصر » وتسلطوا عليه فاذا شاؤوا ان يساوا بين انفسهم وبين السود ويعاملوهم بكل شيء معاملتهم لانفسهم لما امنوا جانبهم لحظة ولذلك اضطروا ان يعاملوهم بالعنف والشدة لكي يستطيعوا ان يؤبدوا نفوذهم وسلطتهم ويصلحوا البلاد كما يبتغون لينتفعوا منهم هم وغيرهم . ففي مثل هذه الحال يعد تمييز الانكليزيه وسودده على السوداني عدلاً بالنظر الى مصلحة العمران والاجتماع الانساني

بقي سؤال آخر وهو هل يعد عدلاً ومفيداً ان يتميز نبلاء البلاد على عامتها ؟ - يغلب ان يكون منشأ التساوي او التفاضل لدى القانون الاداب والاخلاق فكما تقارب الافراد في ادابهم وتشابهوا في اخلاقهم ومبادئهم يجب ان يقل تفاضلهم وان تفاوتوا في قواهم العقلية والمالية وفي المعرفة . وكما تباينوا في ادابهم وجب ان يتفاضلوا للاعتبارات التي مرّ شرحها

واذا تساوى امام القضاء نبلاء البلاد الراقون مع عامتها المنحطون كان اولئك عرضة للهوان وعزّة استواء الحكم في البلاد



التفاضل لدى الدستور

تفاضل الناس امام دستور البلاد اي نظاماتها الاساسية اكثر منه امام القضاء واقل منه في الامور الاجتماعية . ففي كل بلاد ديموقراطية الحكم اي ذات حكومة نيابية تجد ان لكبراء البلاد النفوذ الاول واليد الطولى في ادارة الاحكام

ففي انكلترا لمجلس اللوردات امتيازات جوهرية ليست لمجلس العموم النائب عن عامة الشعب . وفي فرنسا لمجلس الشيوخ « السناتو » الخاص بكبراء البلاد من اغنياء ووجهاء امتيازات ليست لمجلس النواب النائب عن العامة . ولهذا ترى ان حكومة فرنسا ليست جمهورية بحتة اي ان حق الحكم الذاتي (١) فيها ليس موزعاً على افراد الشعب بالتساوي بل ان معظمه في جانب الاعيان فهي حكومة ارستوقراطية اكثر منها جمهورية . حتى ان

(١) اي حكم الامة نفسها بنفسها

حكومة الولايات المتحدة التي يقضي دستورها بان يتساوى افراد شعبهم بحق الحكم الذاتي لا تخلو من روح الارستوقراطية لما للوجهاء والاغنياء فيها من النفوذ الكبير في الانتخابات وان كان هذا النفوذ غير قانوني بيد انه فعال . والذي اراه انه مهما اجتهد الناس في هدم الحكم الارستوقراطي بتأييد الحكم الجمهوري فيستحيل عليهم ان يحجوا اثره تماماً والى الآن لم تر حكومة جمهورية قد استوى افراد شعبها في النفوذ فيها على اختلاف طبقاتهم . وهذا يدل على ان تفاوت الناس في قواهم العقلية والادبية والمالية لا بد ان يظهر في الهيئة الحاكمة ايضاً كما ظهر في الهيئة الاجتماعية مهما اجتهد عامة الشعب في نيل امتيازات الخاصة لانهم اذا نجحوا في محوها من نصوص الدستور فلا يستطيعون محوها من دائرة النفوذ الفعلي . فاغنياء الولايات المتحدة مثلاً لا يمتازون على الفقراء امام الدستور ولكنهم يقدرون ان يميزوا انفسهم عليهم في ادارة الحكم الفعلية وذلك بان يرشوا بعض العامة لكي يرجحوا صوتهم في انتخاب الاشخاص الذين يتغنون ان ينبيوهم عنهم لكي ينفذوا ما ربههم

ولما كان متعذراً ان تنتفي امتيازات الخاصة من الدستور ومستحيلاً ان ينتفي نفوذهم من الحكم فلا بد ان تكون الحكومة متميزة الى جانبهم في الادارة والقضاء معاً فتراها لتساهل معهم ولتسامح لهم في جميع المشروعات المالية ونحوها مما يستاثرون بفوائده وتراعي مصلحتهم في التنظيم والعناية الصحية الى غير ذلك من الشؤون العمومية التي تتولى الحكومة ادارتها . حتى ان التشريع نفسه الذي هو اساس الملك لا ينجو من نفوذهم البتة . فاذا انعمت النظر في القانون الفرنسي الذي هو مصدر اكثر قوانين اوروبا وتركيا ومصر وجدت انه يراعي مصلحة الخاصة اكثر من مصلحة العامة . خذ مثلاً ذلك من قانون العقوبات فانه في كثير من الاحوال يجعل عقاب سرقة غرث واحد اضعاف العقاب على قتل نفس اي انه يعاقب المنتسب الجائع اذا سرق رغيغاً بجس ثلاث سنين لان السرقة خنجة ولان المنتسب ذو سوابق ويعاقب الوجيه اذا قتل نفساً عن غير عمد بنصف سنة لان القتل عن غير عمد يعد خنجة كسرقة الرغيغ ولان الوجيه لا سابقة له . ثم يعفيه من تنفيذ العقاب بحسب قانون برانحه . وكيفما قلبت قانون العقوبات وجدت انه احرص على الاموال منه على الارواح لماذا ؟ — لان الاموال في ايدي الخاصة وهم لا يقدرون ان يصونها الا اذا كان القانون غنيغاً . واما ارواحهم فمضونة في قصورهم وفي مدنهم ومجتمعاتهم ومحفوفة بخدمهم وصنائعهم الذين يحرسونهم فلا يخافون عليها . المال اهم شيء عندهم واكثر عرضة للضياع من الارواح فشدوا النكير في الشريعة على من يمد اليه يده خلسة . وهناك امور كثيرة في القانون

تدلك على ان المشرع راعي مصلحة زملائه الكبراء الاغنياء الذين كانت لهم اليد الطولى في انتخابه لوظيفة التشريع واغفل مصلحة العامة ذوي النفوذ الضعيف ولا جرم ان هذا التفاضل بين افراد الشعب في النفوذ والتأثير على القوة الحاكمة يؤدي لا محالة الى غبن الكبراء للصغراء وظلم الاقوياء للضعفاء كما مرّ الاماع اليه . وكلما فتحت المعرفة بصائر العامة ادركوها هذا الغبن وسخطوا على الخاصة وقاموا يحاولون الغاء نفوذهم بالطرق والصيغ المختلفة وشرطتهم الفوضوية . ومهما جاهدوا يستحيل عليهم ابطال نفوذ الاغنياء والوجهاء لانهم اقوى منهم . ولكن لنفرض انهم استطاعوا ان يجعلوا النفوذ في الحكم موزعاً بالتساوي على افراد الشعب فماذا تكون النتيجة ؟ — لا ريب ان يكون حينئذٍ للعامة الصوت الاقوى في الحكومة لانهم اكثر عدداً وبالتالي يضطر رجال الحكم ان ينفذوا ما ربههم ومن ثم تكون اموال الاغنياء تحت خطر لانها مطعم لشهوة الفقراء ويكون شر سوءد العامة اشد من شر سوءد الخاصة

وبناء على ذلك ارى ان التفاضل الدستوري الواقع الآن في جميع الحكومات الديمقراطية انما هو طبيعي وان كان فيه غبن للعامة وبالتالي افضل لانه اسلم عاقبة ولانه كلما ترفت افكار العامة امكنهم ان يقللوا هذا الغبن برفع عقيرتهم واعتصابهم ضده كما يجري الآن في كل بلاد حية على اني مع ذلك ارى لهذا التفاضل الدستوري فائدة خاصة في بعض الاحوال . ارى منه فائدة للحكومة نفسها كما في انكلترا مثلاً فاني اعتقد ان وجود مجلس اللوردات معافيه من الامتيازات هو سبب رسوخ الدولة الانكليزية . ذلك لان الاعيان مستوفو الجاه فضلاً عن الغنى فلا يهيمهم الابقاء جاههم العظيم . ولما كان هذا الجاه مستمداً من صولة الدولة وبقاؤه مترتباً على بقائها فيصوبون كل همهم الى حفظ كيائها في مجدها وعزها ولا يفرطون بها ببال ولا بثمين . اي انه يستحيل ان يتساهل اللورد الانكليزي من ذوي النفوذ في الدولة باي حق من حقوق دولته ولو اغري بقناطير الذهب لان المال مهما وفر بين يديه لا يعوض له الجاه الذي يخسره بسقوط دولته . والجاه اهم من المال . فكان مجلس اللوردات في انكلترا حصن الدولة ومجلس العموم حصن الامة . ومن ذلك ترى ان مبدأ التفاضل سبب عز الدولة الانكليزية ومجدها



التفاضل في الامور الاقتصادية

بقي البحث في موضوع التفاضل في التمثول وهو بحث اقتصادي عظيم الاهمية ويشغل افكار العالم المتمدن الآن وعليه سافرد له مقالة ضافية ان شاء الله